كيف سنواجه

وزير الصناعة والتجارة لـ"الثورة":

سنعمل على ضبط وضع السوق ومستوى الأسعار في الأيام القادمة

□.. مسلسل الارتفاع في الأسعار عرض مستمر.. وخصوصا قبيل قدوم رمضان وشملت هذا العام كل السلع والمواد بما في ذلك المشتقات وقد اشتعلت الأسعار وطالت المستهلك لتكويه وتشعل به ما تشاء وقد بلغت الزيادة أكثر من ٣٠٠٪ مقارنة بأسعار العام الماضي وكل مرة يلجأ التجار والبائعون الى اختراع حجج وأسباب واهية لتبرير الزيادة في الأسعار، لكن هذه المرة المبررات والحجج أعطت نوعا من المشروعية لذلك الارتفاع ألا وهي أزمة المشتقات النفطية الا أن هذه الارتفاعات التي بلغت أكثر من ٢٠٠٪ والتي يصطها المواطنون بالجنونية ما كان لها أن تحدث لولا غياب الرقابة وعوامل الضبط المختلفة. حيث تقف وزارة الصناعة والتجارة عاجزة عن إيقاف تلك الارتفاعات أمام أساليب وحيل، كهنة الأسواق، الذين يمارسون رأسمالية تتنكر للأخلاق والقيم والعدالة، وفي هذا التحقيق تحاول، الثورة، طرح كل ما يتعلق بالارتفاعات السعرية التي طالت مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية على الجهات المختصة ووزارة الصناعة والتجارة ممثلة بمعالي الوزير المهندس هشام شرف والذي أوضح أنه اجتمع قبل أسبوعين بممثلي القطاع الخاص في الغرفة التجارية بأمانة العاصمة والذين أكدوا له أن جميع احتياجات السوق المحلية من مواد غذائية وسلع استهلاكية متوفرة وبما يلبي كافة احتياجات ومتطلبات المستهلكين خلال شهر رمضان وليس هناك ولا داعي للقلق أو الخوف.

تحقيق/ صفوان الفائشي

وحول الارتفاعات السعرية التي شملت كافة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية أرجع الوزير شرف ذلك إلى أزمة المشتقات النفطية وكذلك عدم تدفق الحصة المقررة من الدولارات والتي أثرت على السلع غير المدعومة من البنك المركزي حيث تقدم الحكومة البينية اعتمادات السلع الأساسية «الأرز والسكر والطحين» أي أن هذه المواد لا يتم استيرادها إلا بالدولار والذي يقوم البنك المركزي بتوفيره للمستوردين كما يقوم القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومة في توفير بقية المواد الأخرى من خلال السوق المفتوحة.

وقال وزير الصناعة والتجارة، ولقد كان البنك المركزي قبل تخفيض الريال النقدي في مارس بطرح كميات كبيرة من الدولارات في السوق المحلية وهذا يساعد المستوردين على توفير مختلف السلع، لكن ما حصل خلال شهر مارس، أبريل، مايو، يونيو، انه كان هناك شح في العملة الصعبة من قبل البنك، والسبب في هذا يعود إلى تخبير أنبوب نقل مأرب.

وأضاف شرف: الآن الحمد لله عاد أنبوب مأرب للعمل على ضبط الأسعار وإعادة توازن معايير العرض والطلب في السوق المحلية.

وفي رده على سؤالنا حول بلوغ حجم الزيادة في بعض السلع أكثر من ٣٠٠٪ افاد شرف بأن هذه ظاهرة وقتية استغلالية سريعة الزوال كان يقوم بها بعض ضعفاء النفوس تحت مبرر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية (الديزل والبنزين) وأثر ذلك على أجور الهياشم من الحديدة إلى مختلف محافظات الجمهورية، واستنادا على هذه الحجج ذهب أولئك (المجشعون) يعكسون ذلك الارتفاع في الديزل والبنزين على أسعار المواد الغذائية، رغم أن هناك فرقا لا يتعدى (١٠-٢٠٠) ريال في كيس القمح أو كيس الدقيق على سبيل المثال وتساءل شرف: كيف يرفع هؤلاء سعر كيس الدقيق من (٢٠٠ إلى ٨٠٠) ريال؟

وتابع قائلاً: لقد كانت تلك الارتفاعات ظاهرة وقتية وستعود الأسعار إلى حالتها الطبيعية مع بدء انبوب مأرب بالعمل وتوفر المشتقات النفطية التي كان يتعلل بها البعض، إضافة إلى أن سوق الريال سيعرف عامه على التوالي.

وأشار شرف إلى أن أي زيادات سعرية في المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ستقابل برقابة صارمة، كون تلك الارتفاعات الجنونية لا مبرر لها حتى خلال الفترة السابقة لأن سكون (فارق) السعر لا يتعدى (١٠-٢٠) من قيمة السلعة وان تلك الذين يتحججون بارتفاع المشتقات النفطية في كل سوق يمنع الاحتكار ويمنع كل ما يضرب بالمستهلك.

لافتاً إلى أنهم في وزارة التجارة والصناعة يعملون على ضبط السوق من خلال ثلاث أدوات، جمعية حماية المستهلك، وكشر أي احتكار، ومنع الغش التجاري، وذلك من خلال إنزال فرق التفتيش والرقابة الميدانية.

وتوقع وزير التجارة أن تعود الأسعار إلى توازنها خلال العشرة الأيام القادمة في ظل توفر المشتقات النفطية، وحدوث توازن في توفير العملة الصعبة على اعتبار أن هذين العاملين مهمان جدا، كما انه يعول على التهدئة السياسية التي يتنهيها نائب رئيس الجمهورية ورجال فرقاء العمل السياسي، واستمرار الحوار بما في العمل ان يعيدوا الأمور إلى نصابها وإلى سياقها الطبيعي.

وقال: صحيح أن الأسعار لن تعود بشكل سريع إلى مستوياتها الطبيعية لكن خلال الأيام القادمة، وعليه فإننا سنعمل نحن وفرق الرقابة في الصناعة والتجارة والمجالس المحلية على ضبط وضع السوق ومستوى الأسعار وأن تعود إلى ما كانت عليه قبل حصول أزمة المشتقات النفطية.

واختتم شرف حديثه لـ«الثورة» بالتأكيد على أن القطاع الخاص يتعامل مع الوزارة بطلاقة ويتفاعل كامل ومعقولية في الربح، أيضاً أكد اشار إلى ان هناك شريحة من التجار لا يهمهم سمعة القطاع الخاص وهم قلة يحاولون أن يعطوا انطباع أن كل شيء ارتفع سعره، ولذا فإن شرف ينصح المواطنين بمقاطعة اي متجر أو بقالة يجدوا أنها تعالي في الأسعار وان يبلغوا عنها وأخذ البديل لتلك السلعة ما دام أن البديل موجود ومتوفر، لان في مقاطعتهم للمحلات التي فيها مغالاة في السعر تعاون معنا على ضبط السوق.

من جانبه أفاد عضال الشامي، عضو غرفة العمليات المركزية بوزارة الصناعة والتجارة، ومأمور الضبط القضائي في لجنة المشتقات النفطية، انهم يقومون وبوقفة يزير التجارة والصناعة بزيارات ميدانية إلى المتاجر والمصانع والمعامل والمحلات التجارية للاطلاع على حركة السوق المحلية ومدى توفر السلع والمواد الغذائية التي يحتاجها المواطن.

وأشار الشامي إلى أن هناك لجاناً متخصصة في الرقابة على المواد الغذائية الأساسية، ولخرى متخصصة في الرقابة على المنتجين والمستغلين للظروف الراهنة وتحت مبرر ارتفاع أسعار الديزل وأجور النقل وهذا مبرر كاذب كون الارتفاع لا يزيد عن (٥-١٠٪) من ثمن السلعة وليس إلى نسبة ١٠٠٪.

وتابع الكتيم قائلاً: نحن لا نتفق مع هؤلاء التجار الذين يستوفون مثل هذه الفترات على خلفية ألية السوق والمضاعفة وحرية التجارة، فالأسعار العالية والأسعار السائدة في الأسواق البينية اسعار معروفة ومحددة وأي تاجر يقوم بمخالفة الأسعار سائدة سنقوم بضبطه.

وأكد الكتيم على أهمية تعاون المواطنين «المستهلكين» في الإبلاغ عن التجار المتكررين والذين يرفعون الأسعار، كون ذلك يسهم في تمكين اللجان الرقابية من أداء واجبها في ضبط الأسعار أسعار ووزع أولئك المخالفين والمستغلين للأوضاع الراهنة.

ولكي نستطيع التغلب على كل ذلك نطالب المواطنين بالتعاون معنا بإيجابية والإبلاغ عن المخالفين بحيث يشعر التاجر المستغل أن المواطن حريص ومتعاون مع الدولة.

وارجع الشامي ارتفاع أسعار معظم السلع وبشكل جنوني إلى أن السوق حر، وتظل العرض على الطلب أحياناً، وبفعول الطلب على العرض أحياناً أضافة إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، كل ذلك اثر سلباً على أسعار المواد وهذا يحتاج إلى تكاتف وتوحد الجهود من قبل الجميع كي نستطيع ضبط الأسعار.

أما عبدالباسط الكيم - مدير مكتب الصناعة والتجارة، فاوضح أن لديهم خطة عمل متكاملة خلال شهر رمضان لضبط الأسعار والرقابة على الأسواق وذلك من خلال لجان الرقابة الميدانية وغرفة العمليات في المكتب والتي تؤدي عملها بشكل دائم في التفتيش على المحلات التجارية وضبط المخالفات المتعلقة بالأسعار، وكذلك ضبط التجار الذين يمارسون الاحتكار.

وأشار الكيم إلى أن غرفة العمليات تقوم باستقبال شكاوى وبلاغات المواطنين على الرقم (٢١٨٧٩٧٩١)، ومن ثم تكليف فريق ميداني بالنزول إلى المحلات سواء التي ترفع الأسعار أو تمتنع عن بيع الغاز المنزلي، وضبط كل المخالفات.

وفي تعليقه على ارتفاع سعر علبة الزيادي حجم صغير من ٣٠ ريال إلى ٥٠ ريال، قال الكيم: هذا استغلال من قبل المنتجين والمستغلين للظروف الراهنة وتحت مبرر ارتفاع أسعار الديزل وأجور النقل وهذا مبرر كاذب كون الارتفاع لا يزيد عن (٥-١٠٪) من ثمن السلعة وليس إلى نسبة ١٠٠٪.

وتابع الكتيم قائلاً: نحن لا نتفق مع هؤلاء التجار الذين يستوفون مثل هذه الفترات على خلفية ألية السوق والمضاعفة وحرية التجارة، فالأسعار العالية والأسعار السائدة في الأسواق البينية اسعار معروفة ومحددة وأي تاجر يقوم بمخالفة الأسعار سائدة سنقوم بضبطه.

وأكد الكتيم على أهمية تعاون المواطنين «المستهلكين» في الإبلاغ عن التجار المتكررين والذين يرفعون الأسعار، كون ذلك يسهم في تمكين اللجان الرقابية من أداء واجبها في ضبط الأسعار أسعار ووزع أولئك المخالفين والمستغلين للأوضاع الراهنة.

رمضان هذ العام؟؟

المواطن يشتكي ..

المواطن يشتكي.. والتجار (لا ذنب لنا)!!

□.. نحو أسبوع يفرق بيننا وبين الشهر الكريم الذي يحل علينا هذا العام بظروف استثنائية تمر بها بلادنا ويعيشها المواطنون بكل آثار الأزمات والمشاكل التي ترتبت على الاختلافات السياسية، ويعتبر الوضع الاقتصادي أكثر الجوانب تأثراً على كاهل المواطن اقتصادياً، ونتيجة للغلاء الكبير والارتفاع الجنوني في الأسعار لمختلف السلع والاحتياجات وعلى رأسها السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية، فيعتبر ارتفاع الأسعار عبئاً كبيراً وثقيلاً على الأسرة اليمنية، إذ لم يعد يغطي دخل المواطن هذه الاحتياجات في ظل لهيب الأسعار المتسارع بدون رقيب أو حسيب، وبدون أي إشارة فقط حتى بأن هناك توجها لايقاف هذه الموجة، وبالذات في أسعار المواد الاستهلاكية التي تقبل عليها الأسر خلال الشهر الكريم وأهمها السلع المحلية التي تعتبر من أهم الاحتياجات التي يستهلكها الناس في رمضان..

تحقيق/ نجلاء الشعوبي

وتزداد مخاوف الناس خصوصاً مع أزمة الوقود وانقطاع الكهرباء والمياه والغاز وغيره، لذلك هناك ما يبرر تخوف وقلق المواطنين الذين يعتبرون الأسعار هذا العام ناراً أسعارها ستحرق ما في جيب المواطن البسيط قبل أن يحصل على كل احتياجاته، لذا قرر الكثير منهم بعد زيارة الأسواق التقليل من المصاريف والإحتياجات مقارنة بالأعوام الماضية، والمواطنين عبروا عن تخوفهم واستيائهم من الوضع الاقتصادي المتردي والغلاء الشديد من دون أي بشارة أمل على تخفيض أو السيطرة على الأسعار لهذا فقدوم الشهر الكريم سيزيد من سعير الأسعار وزيادتها بشكل مخيف تجعل مصاريف الشهر عبئاً ثقيلاً على الناس.

عبدالوهاب مسعد (موظف) يقول: لقد تجولت بعدة أسواق ومراكز تجارية لأخذ فكرة عن الأسعار قبل أن اشتري الاحتياجات الرمضانية فوجدت الأسعار ارتفعت بنسبة ٤٠٠٪ في كل السلع الغذائية وبشكل طبيعي وكأنها حالة مستديرة، لكنها غير مستقرة بالأنظر إلى ما نمر به من أزمات عديدة التي تعتبر فوق طاقة المواطن، الذي مهما كان دخله سوف يعجز عن الشراء، هذه الأزمة ومهما نقد من خطط ترشيد للإنفاق فالتكاليف تتضاعف يوماً بعد يوم والمدخولات تقلّ شيئاً فشيئاً.

ومن جهة يقول الأخ/ جميل السلامي (موظف وأب لسبعة من الأولاد): من خلال تسوقي لسبت الأسعار مرتفعة جداً ومتفاوتة من محل إلى اخر في ارتفاع الأسعار، خاصة في المواد الأساسية مثل السكر الذي وصل سعر الكيس إلى أكثر من خمسة عشر ألف ريال، وسعر كيس الأرز أكثر من اثنى عشر ألف ريال، وهذه الأسعار كانت مرتفعة من قبل رمضان بأسابيع نتيجة ما تمر به البلاد من أزمات ومشاكل أثرت على الجانب الاقتصادي وهذا وضع قائم على كل المواطنين سواءً تجار أو مستهلكين، إلا أن السؤال: لماذا لم يتم تنظيم الأسعار وإيجاد تسعيرات على المواد الغذائية الأساسية من الحكومة كحل بسيط لهذه الأزمة والتخفيف من أعباء المواطن الذي لا يجد أي أمل في خفض الأسعار أو عودتها كما كانت، لذلك ليس بغريب أن تكون الحركة التجارية ضعيفة هذا العام.

كريمة الصيلحي (مدرّسة وربةّ بيت) تقول: بالنسبة لهذا العام وفي هذه الظروف لم نضع خطة معينة أو تخصيص قائمة بالاحتياجات الرمضانية كالعادة في كل عام لأننا لن نغير من نظامنا الحالي في المعيشة بأي إضافة أو استثنائية في ظل هذه الظروف والغلاء الكبير والأسعار التي لا ترحم لذلك سوف نستقبل الشهر الكريم كما نستقبل أي يوم جديد في حياتنا الأسرية وقد تم إلغاء كل ما تعودنا عليه في شهر رمضان، باعتباره هذا العام استثنائياً، وأقتصرنا على شراء بعض الاحتياجات الأساسية مثل السكر والأرز والقمح وبكميات قليلة بما يسير إليه الحال وهذا هو حال أغلب الناس.

احمد طاهر يقول: اليمن يعيش حالة حقيقية من المعاناة التي ألمّت به في الشهور الأخيرة نتيجة الارتفاع الكبير وغير المسبوق في الأسعار بسبب عدم استقرار وضع البلد الداخلي وتسبّبت هذه المعاناة في زيادة مأساة الناس في البلد وتردي الأوضاع المعيشية للكثير من العوائل التي أضر بها ارتفاع الأسعار التي زادت على النسب المعهودة حتى صار سعر الشيء ثلاثة أضعاف وربما أربعة أضعاف، وهذا ما يجعل الناس في حالة تقشف وضنك كبيرين في العيش ولا الأزمة أيضاً طالت التجار الذين يعانون ارتفاعاً كبيراً للمشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء وارتفاع سعر الدولار مما أدى بهم إلى رفع الأسعار ومع قدوم رمضان فإن تخوفهم كبير من ضعف القوة الشرائية أو تقليل نسبة الشراء من الاحتياجات، تاجر التجزئة يقول بأن تجار الجملة هم من يرفعون الأسعار، وكل يوم بسعر جديد، ولا توجد لدينا حيلة لتخفيض الأسعار، وشهر رمضان يعتاد فيه ارتفاع الأسعار مقارنة بشهور السنة.. إلا أن هذا العام نتيجة الظروف الحاصلة لهذا الشهر ولن يحتمل المواطن حمل أعباء غلاء الأسعار في كل المواد الاستهلاكية وبالذات الغذائية، لذلك من المتوقع انخفاض عملية الشراء إلى أقل مستوى.

عبدالكريم السماوي (تاجر مواد غذائية) اضاف بأن الأسرة اليمنية غير قادرة على مجاراة معدل الأسعار الجنونية التي شملت كل السلع الاستهلاكية وبالذات التي تستهلك بشكل يومي منها يجعلهم يعدلون عن شراء الاحتياجات الضرورية المعتادة ويقتصرون على الشيء الضروري، وهذا هو لسان حال الجميع ولهذا فإن الشهر الكريم سيأتي بوضع قاسي على المواطن سواء مستهلك أو تاجر نتيجة الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية.

وأكد خبراء اقتصاد يمنيون بأن ارتفاع الأسعار بشكل مهول بالسوق اليمنية التي حصلت منذ ما يقارب الشهرين نتيجة عملية عكسية على تردي الوضع السياسي في البلد مما ينذر إلى مؤشرات خطيرة جداً على الوضع المعيشي للمواطن، ويعمل على الحد من قدرة المستهلك على شراء احتياجاتهم من السلع حتى الأكثر ضرورة منها، والذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى ركود اقتصادي وعزوف من قبل المستهلك على عملية الشراء وضعف الحركة الشرائية، إلى جانب خلق حالة قلق وخوف من قدوم شهر رمضان، ويزيد من قلق اليمنيين تضاعف أسعار خيالي، وسط اعتقاد سائد بتزايد النفقات خلال شهر رمضان رغم توفير المواد الاستهلاكية والمواد الغذائية بالأسواق، إلا أنها ربما لا تفي أمام انتهاب الأسعار التي تجعل الناس متخوفين من قدوم الشهر الكريم في ظل التجاهل من الجهات المختصة لخفض أسعار السلع والحد من الاحتكار والتلاعب بالأسعار بين التجار بحجة الأزمات القائمة، والمحاولة من المتخفيف على المواطن من وطأة الأسعار بما يزيل القلق والخوف من قدوم الشهر الكريم الذي يضيف المزيد من المعاناة التي لن تمنع الناس من استقبال رمضان بكل ما يحتوي من ظروف اقتصادية قد تذهب فرحة الصائم بسبب انشغاله بلقمة العيش.

في رمضان ... هل يبقى انقطاع التيار الكهربائي على حاله؟

□ .. ليس بامكان أي من اليمنيين إنكار حقيقة المأساة التي يعيشها جراء انقطاع التيار الكهربائي عن منزله أو متجره أو مصنعه، تلك هي المعاناة وفي شهر رمضان المبارك الذي يشهد نشاطاً حيوياً إلى أوقات متأخرة من الليل لا يمكن إنكار تفاقم المعاناة وعلى الرغم من الشوط الذي قطعته الحكومة في الحد من انقطاعات التيار خصوصاً خلال العقدين الأخيرين هو لم يرض عنه ثلة من المخربين والمزاوين إلا أن يعيدونا إلى عهد الظلام الدامس الذي عاشته اليمن وأبناؤها فترة حكم الكهنوت الإمامي، حيث قام هؤلاء المخربون باستهداف أبراج الكهرباء في مناطق متفرقة على خطوط التوصيل، كما قاموا بإطلاق النار على خطوط النقل وأسلاك الكهرباء، مما نتج عن ذلك خروج المحطة الغازية عن الخدمة وإصابة الشبكة الوطنية بعجز كلي حدث خلاله انقطاع كلي لخدمات الكهرباء في عموم محافظات الجمهورية، وفي موضوعنا نسلط الضوء أكثر عن حقيقة المعاناة التي يتحمل تباعتها المواطن..

خصوصاً هذه الأيام وهو ما يعني أن أجواء شهر رمضان الكريم ولياليه العامرة بالحركة والفرحة والسمر وكشافة النشاط الليلي للشهر المبارك الذي لم يعد يفضلنا عنه سوى أيام معدودة، ربما ستكون أجواءه مليدة بالظلام والمعاناة، يقول محمد الشميري: لقد أصبحنا في وضع لا يسر عدواً ولا صديقاً، فخلال الثلاثة الأشهر الماضية خسرت نصف (ضمار) متجري نتيجة تلف المواد الغذائية كالجبن والدجاج والألبان وغيرها جراء انقطاع التيار الكهربائي، وانعدام مادة الديزل التي حالت دون إيجاد البديل.

ويضيف الشميري، صاحب بقالة بمنطقة دارس: في شهر رمضان من كل عام نعيش وضعاً مأساوياً بسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء، ولكننا مع هذا كنا والى حد ما راضيين عن المعاناة التي نعيشها كون الانقطاعات كانت تتم بصورة متقطعة وموزعة بالتساوي على مختلف أحياء وأسواق أمانة العاصمة، وما نخشاه أن يأتي شهر رمضان الكريم ويحال الكهرباء، كما هو عليه حالياً، كون ذلك يعني أنني وأمثالي سنفقد مصادر رزقنا وسنغلق ما لدينا من محلات تجارية ومصانع ونحوه، وسنضطر إلى العودة إلى منازلنا لمشاطرة أفراد أسرنا ما يتكبدون من معاناة وظلام دامس.

ويرى المواطن محمد نصار أنه إذا ظل الوضع كما هو عليه في رمضان فإنه سيأتي على رؤوس المواطنين ويصير هماً آخر إلى جانب هموم غلاء الأسعار والمواد الأخرى العامة، ومن هنا لا بد أن يكون للجهات المختصة في الكهرباء دور هام في توفير المتطلبات الخاصة بالمواطنين ومحاسبة كل المتلاعبين والمتسببين في انقطاع الكهرباء، وانعدام الغاز، كما أن المواطن يتحمل دوراً في معالجة الوضع من حيث الإبلاغ عن المخالفين والمخربين ومَن يقومون بالمغالاة والتلاعب بالأسعار والمحتكرين وكل مَن يقوم بإختلاق المعاناة لأبناء المجتمع.

ويضيف: على الجميع أن يقفوا يداً واحدة لاستنكار وإدانة الأعمال التي تصل إلى الهدف المحقق والعيش الكريم، داعياً كل القوى الوطنية أن يجعلوا من شهر رمضان شهر محبة وتصالح والتغلب على كل الأزمات التي يعيشها البلد، متفائلاً بأن شهر رمضان شهر خير وبركة بكل شيء.

محسن علي يحيى العزي من جانبه قال : في شهر رمضان من كل عام يجد الكثير من العاطلين عن العمل الفرصة مواتية للالتحاق بالعمل في المتاجر والبوفيه والمصانع، لتنفيذ مشاريع صغيرة خاصة بهم كبيع التمور والمواد الغذائية الأخرى التي تلقى إقبالاً من قبل المواطنين في شهر رمضان، إلا أننا في شهر رمضان المقبل نتوقع العكس من ذلك، كون معظم المصانع والمتاجر سوّحت الكثير من عمالها أو توقفت عن العمل بسبب انقطاعات الكهرباء التي أدت إلى خسائر كبيرة لأصحاب هذه المصانع والمتاجر.

وأردف العزي قائلاً: كما أن المشاريع الصغيرة التي ينفذها العاطلون عن العمل هي الأخرى لا تعطي ثمارها إلا إذا توفرت الكهرباء، أما في حالة انعدام الكهرباء، فمن المستبعد أن يقدم أي مواطن على تنفيذ مشروعه الخاص وهو يعلم مسبقاً أن ذلك سيؤدي إلى خسارة كل ما اقترضه في سبيل تنفيذ هذا المشروع الذي يحسب فيه عملاً يدر عليه تكاليف عيشه ومصاريف رمضان التي تنفق الأسر عليه أكثر من المعتاد، وأيضاً متطلبات العيد.

من جانبه قال وزير الكهرباء والطاقة عوض السقطري إن شهر رمضان الكريم فرصة جيدة لن يقومون على ارتكاب الاعتداءات في مراجعة مواقعهم الأعمال العدوانية والإجرامية ويعودون إلى جادة الصواب والابتعاد عن استهداف مصالح المجتمع.

وأضاف: إن الوزارة والمؤسسة العامة للكهرباء تبذل جهوداً مضنية وتعكف على إصلاح آثار تلك الاعتداءات من خلال الفرق الفنية والهندسية وتتكبد خسائر جسيمة إلى جانب ما يتعرضون له من معاناة في صعوبة إجراء الإصلاحات، وبالتالي فإن العمل سيسير بشكل مستمر في إصلاح الأضرار وبمجرد الإصلاح نتمنى أن تكون هذه هي الأخيرة وتتطلع الا يكون هناك أي اعتداء أخر خصوصاً وأن الشهر الكريم مناسبة عظيمة على الأمة الإسلامية التي تأمر بنبذ كل أشكال الأذى.

وأضاف الوزير: إن انقطاع الكهرباء لا يرتبط بظروف معينة أو بشهر معين وإنما يعود إلى تلك الاعتداءات وهذا ما يؤكد دخول المحطة الغازية إلى الخدمة من تحسن لمستوى الكهرباء في بلادنا وانتهاء حالات الانقطاعات إلا بحدود لا يلمسها المواطن وخلال شهر رمضان المبارك يتصور هماً خدمة جيدة للكهرباء، ونأمل أن يكون هذا العام كذلك ولا تتعرض تلك المنشآت للتخريب.

من جهة أخرى قال فوزي الشيباني مدير العلاقات العامة في المؤسسة أنهم يعملون في كل الأوقات كمجموعة عمل في إصلاح الأعطال التي تتعرض للاعتداء، ويقومون بإصلاحها في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد وتأمل قيادة الكهرباء أن تكون الخدمة أكثر تحسناً وتعول أيضاً على كل الشرفاء والعقلاء من وجهاء أبناء المنطقة التي تعرضت للخراب في الوقوف إلى جانب المجتمع ومصالحه.

التمور.. الضرورة الغائبة عن المائدة الرمضانية

□.. لا يفكر كثيراً بشراء "التمر" لرمضان هذا وسيكتفي بالماء.. هكذا سمعته يخبر التاجر عندما كان يبايعه عن سعر التمر.. محمد ليس متحمساً لشراء التمر كما كان يفعل في العام الماضي ليس لأن سعره زاد كثيراً عما كان عليه السعر في العام السابق، ولكن لعدم وجود النقود التي بها سيشتري التمر كما يقول.

تحقيق/ عبدالناصر الهلالي

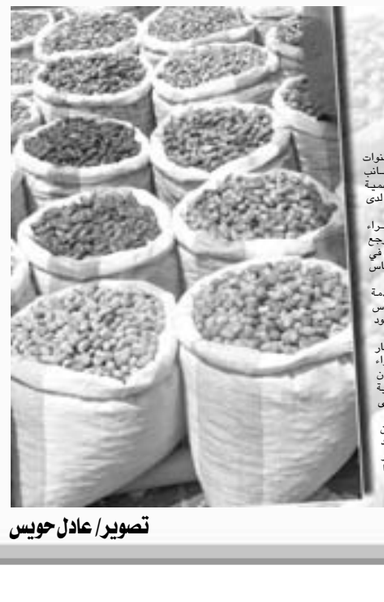

تاجر يبيع التمور .. لا يرى أن هناك زيادة في السعر حتى هذه اللحظة لكنه لا يستطيع أن يضمن أن يبقى سعر التمور على حاله مع اقتراب رمضان ولاسيما في الأيام الأخيرة من شعبان.

التاجر الذي يتخذ من شارع هائل مقراً لبيع تجارته يقول: سعر "التنك" الكبير ٩٠٠٠ ريال والوسط ٤٥٠٠ والصغير ٢٠٠٠ ريال.

ويضيف أن هذا النوع يعتبر درجة أولى والتمور الدرجة الثانية يقل سعره قليلاً عن نوع الدرجة الأولى.

الأمر يختلف في "التحرير" بأمانة العاصمة إذ يتم بيع تنك التمر الوسط بـ٥٠٠٠ ريال والكبير بـ١٠٠٠٠ ريال.

ويقول أحد التجار هناك ان سعر نوع الدرجة الأولى لا يتجاوز هذا السعر .. غير أن البائع لم يعودوا يتساهلون عن التمور حسب الدرجة، بل حسب السعر كما يقول نائف أحمد، لأن النوع نظرهم لم يعد يهم، مايهم هو أن تتوفر الفلوس التي بها يستطيع أن يشتري هذه السلعة أو تلك.

ويضيف نائف: هناك أمور كثيرة أساسية لا يستطيع الإنسان العيش بدونها، والتمر ليس من تلك المواد كالدقيق والأرز والسكر وغيره .

الناس عامة لا يهمهم سعر التمر ولا نوعه هذا العام لاسيما وأن المواد الغذائية عامة تؤثر على حياة الناس في ظل الدخل المتدني، والأسعار التي تتزايد مع مرور الأيام، وفي ظل تحذيرات خبراء الاقتصاد من نقص المواد الغذائية والتي لم تعد تكفي كما يقولون إلى شهرين فقط، والسبب في نظر الناس أن أزمة المشتقات النفطية هي التي أثرت على الارتفاع المتسارع للأسعار لأن التجار يربطون بين ارتفاع الأسعار بارتفاع سعر النفط في السوق السوداء.

وكان الناس يعتبرون التمر في رمضان جزءاً مهماً من احتياجاتهم الرمضانية ليس للفائدة التي يتحدث عنها الأطباء، ولكن لتعود الناس على الفطر بالتمر على مر التاريخ الإسلامي، غير أن أسعاره، وعدم جودة الكثير منه والتخزين الخاطئ ولسنوات جعل من هذا كله عائقاً أمام الناس إلى جانب احتياجات الناس لأمور أخرى تعد ذات أهمية قصوى لها نافيك عن عدم القدرة الشرائية لدى الناس.

واللاحظ في السوق اليمنية أن نسبة الشراء للتمور قليلة جداً حتى هذا الوقت ولذا يرجع تجار التمور بقاء السعر على حاله كما كان في العام السابق حتى الآن إلى عدم إقبال الناس عليها.

إلا أنه يتوقع أن تزيد أسعاره في الأيام القادمة وإن كان تفاؤله هذا مرتبط بعدم استغلال الناس لرواتبهم حتى الآن وربما يكون هذا سبب ركود التمور حتى الآن في بعض المناطق.

وفي أماكن أخرى في أمانة العاصمة أسعار التمور زادت من سعة لسعة أي يوم جديد في سعر شراء الناس له وبقائه معروضاً خارج المتاجر دون أن يعيره أحد أي اهتمام، وتعد المناطق الطرفية هي صاحبة الأسعار المغايرة ارتفاعاً على الدوام.

الناس يتمنوا أن تبقى الأسعار كما كانت وإن كان القلة منهم ممن يراود أحلامهم وجود التمر في الموائد الرمضانية راضين بأي تمر بعيداً عن الجودة والأنواع التي يتحدث عنها التجار قبيل شهر رمضان.

تصوير/ عادل حويس